الأمم المتحدة

A/71/311

الجمعية العامة

Distr.: General
8 August 2016
Arabic
Original: English

الدورة الحادية والسبعون
البند ١٨ من جدول الأعمال المؤقت*
متابعة وتنفيذ نتائج المؤتمرات الدولية لتمويل التنمية

متابعة المؤتمرات الدولية لتمويل التنمية

تقرير الأمين العام**

موجز

يتضمن هذا التقرير، المقدم عملا بقرار الجمعية العامة ١٩٢/٧٠، لمحة عامة عن الخطوات المتخذة من أجل تنفيذ ومتابعة خطة عمل أديس أبابا الصادرة عن المؤتمر الدولي الثالث لتمويل التنمية. ويصف التقرير، بعد مقدمة تمهيدية، التطورات الرئيسية التي حدثت منذ انعقاد مؤتمر أديس أبابا فيما يتعلق بالمسائل الشاملة ومجالات العمل المحددة في خطة عمل أديس أبابا، وبشأن البيانات والرصد والمتابعة.

* A/71/150.

** أعد هذا التقرير بالتشاور مع موظفي الجهات المؤسسية الرئيسية صاحبة المصلحة التي تشارك في عملية تمويل التنمية. غير أن المسؤولية عن محتوياته تقع على عاتق الأمانة العامة للأمم المتحدة وحدها.

020916 010916 16-13716 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

أولا - مقدمة

١ - توفر خطة عمل أديس أبابا أساسا لدعم تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، بما في ذلك أهدافها الـ ١٧ للتنمية المستدامة. وتشكل خطوة هامة إلى الأمام في مجال تنشيط وتعزيز عملية متابعة تمويل التنمية التي تضطلع بها الأمم المتحدة. ويركز هذا التقرير، المقدم عملا بقرار الجمعية العامة ١٩٢/٧٠، على الخطوات اللازمة لتنفيذ الاتفاقات الدولية المتعلقة بتمويل التنمية والتي أبرمت منذ اعتماد خطة عمل أديس أبابا في ختام المؤتمر الدولي الثالث لتمويل التنمية، الذي عقد في أديس أبابا في الفترة من ١٣ إلى ١٦ تموز/يوليه ٢٠١٥.

٢ - ويقع المنتدى السنوي للمجلس الاقتصادي والاجتماعي المعني بمتابعة تمويل التنمية والمنشأ حديثا في صميم عملية تمويل التنمية بعد تنشيطها. وهذا المنتدى، الذي اجتمع أعضاؤه للمرة الأولى في الفترة من ١٨ إلى ٢٠ نيسان/أبريل ٢٠١٦، هو أحد المنتديات الدولية الهامة الثلاثة المنشأة في خطة عمل أديس أبابا. وسبق هذا الاجتماع افتتاحُ المنتدى العالمي للهياكل الأساسية الذي عقد في واشنطن العاصمة في ١٦ نيسان/أبريل ٢٠١٦. أما الابتكار المؤسسي الثالث، وهو المنتدى المتعدد أصحاب المصلحة المعني بتسخير العلم والتكنولوجيا والابتكار لأغراض أهداف التنمية المستدامة، فقد عقد اجتماعه الأول في ٦ و ٧ حزيران/يونيه ٢٠١٦.

٣ - وجمع المنتدى الافتتاحي لتمويل التنمية عددا كبيرا من المشاركين الرفيعي المستوى، بمن فيهم ١٧ من الوزراء ونواب الوزراء، و ٢٩ من كبار المسؤولين من ١٩ منظمة دولية. وشارك رؤساء جميع الجهات المؤسسية الرئيسية صاحبة المصلحة في عملية تمويل التنمية، وكان هناك تمثيل قوي من المجتمع المدني والقطاع الخاص. وتم الاتفاق بين الحكومات على الاستنتاجات والتوصيات التالية: (أ) تأكيد الالتزام القوي بالتنفيذ الكامل وفي حينه لنتائج تمويل التنمية؛ (ب) الاعتراف بالصلة الوثيقة بين خطة عمل أديس أبابا وخطة عام ٢٠٣٠؛ (ج) الترحيب بالنهج الثلاثي الجوانب الوارد في تقرير فرقة العمل المشتركة بين الوكالات (انظر أدناه)؛ (د) الدعوة إلى الاتفاق في الوقت المناسب على طرائق منتديات تمويل التنمية في المستقبل.

٤ - ولدعم المداولات بشأن نتائج تمويل التنمية ووسائل تنفيذ أهداف التنمية المستدامة في منتدى تمويل التنمية والمنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة، شجعت خطة عمل أديس أبابا الأمين العام على إنشاء فرقة عمل مشتركة بين الوكالات لكي تقدم تقريرا سنويا عن التقدم المحرز في التنفيذ. وينسق أنشطة فرقة العمل مكتب تمويل التنمية التابع لإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية بالتعاون الوثيق مع المؤسسات الرئيسية صاحبة

المصلحة في عملية تمويل التنمية، وتضم الفرقة أكثر من ٥٠ من وكالات الأمم المتحدة، إضافة إلى الجهات الفاعلة الأخرى ذات الصلة، مثل مجلس تحقيق الاستقرار المالي ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي. ويقدم التقرير الافتتاحي لفرقة العمل، الذي نشر في آذار/مارس ٢٠١٦[(١)]، إطارا للرصد من أجل تقييم التقدم المحرز في تنفيذ خطة عمل أديس أبابا ووسائل تنفيذ أهداف التنمية المستدامة[(٢)].

٥ - ويكمل هذا التقرير تقرير فرقة العمل بتقديم تقييم أولي للتقدم المحرز واستعراض التجارب المبكرة وغيرها من الخطوات التي اتخذت مؤخرا في متابعة وتنفيذ نتائج المؤتمرات الدولية لتمويل التنمية، على النحو المطلوب في قرار الجمعية العامة ١٩٢/٧٠. ويواصل سلسلة التقارير السنوية للأمين العام عن التقدم المحرز في تنفيذ نتائج تمويل التنمية منذ اعتماد توافق آراء مونتيري للمؤتمر الدولي لتمويل التنمية في عام ٢٠٠٢. ويتبع تقرير عام ٢٠١٦ فصول خطة عمل أديس أبابا، بما يتماشى مع تقرير فرقة العمل. ونظرا لمحدودية المساحة المخصصة، فإن ما يلي ناقص حتما. ومع ذلك، فإن الغرض منه هو إعطاء القارئ لمحة عن التطورات الأخيرة وعن مجموعة الإجراءات المتخذة وروح التعاون على مستوى صنع السياسات وعلى نطاق منظومة الأمم المتحدة في عملية متابعة تمويل التنمية.

٦ - وفي السنوات المقبلة، عندما تغطي التقارير السنوية لفرقة العمل بصورة شاملة تنفيذ نتائج تمويل التنمية ووسائل تنفيذ أهداف التنمية المستدامة، سيستفيد هذا التقرير من نتائج منتدى تمويل التنمية والمنتدى السياسي الرفيع المستوى، ويمكن أن يتضمن مجالات تركيز مواضيعية لكي تستعرضها فرقة العمل على سبيل الأولوية، ومسائل رئيسية لكي يتناولها المجتمع الدولي للبقاء على المسار الصحيح في تنفيذ نتائج تمويل التنمية من أجل دورة المتابعة والاستعراض في السنة التالية.

ثانيا - المسائل الشاملة

٧ - تتضمن خطة عمل أديس أبابا عدة مبادرات شاملة تستفيد من أوجه التآزر القائمة بين أهداف التنمية المستدامة وتعالج الثغرات في تحقيقها، بما في ذلك: (أ) الحماية الاجتماعية والخدمات العامة الأساسية للجميع؛ (ب) القضاء على الجوع وسوء التغذية؛ (ج) منتدى لسد خصاص الهياكل الأساسية؛ (د) التصنيع المستدام الشامل للجميع؛ (هـ) العمالة الكاملة والمنتجة

(١) www.un.org/esa/ffd/wp-content/uploads/2016/03/Report_IATF-2016-full.pdf.

(٢) تقرير عن الدورة الافتتاحية لمنتدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي المعني بمتابعة تمويل التنمية (E/FFDF/2016/3)، الفرع الأول.

وتوفير العمل اللائق للجميع؛ (و) حماية النظم الإيكولوجية؛ (ز) بناء مجتمعات مسالمة وشاملة للجميع؛ (ح) المساواة بين الجنسين وتمكين النساء والفتيات؛ (ط) الأطفال والشباب؛ (ي) البلدان التي تواجه أوضاعا خاصة؛ (ك) الشراكة العالمية من أجل التنمية المستدامة.

٨ - ومن النتائج المباشرة لخطة عمل أديس أبابا الإطلاق الناجح للمنتدى العالمي للهياكل الأساسية في ١٦ نيسان/أبريل خلال اجتماعات الربيع لعام ٢٠١٦ لصندوق النقد الدولي ومجموعة البنك الدولي. وشارك في استضافة المنتدى المصارف الإنمائية المتعددة الأطراف، بما في ذلك المؤسسات القائمة والجديدة على حد سواء، بالتعاون الوثيق مع الأمم المتحدة. وضم للمرة الأولى رؤساء جميع المصارف الإنمائية والأمين العام للأمم المتحدة، للحديث عن الهياكل الأساسية. وفي ختام المنتدى، اتفقت المصارف الإنمائية المتعددة الأطراف على تحسين المواءمة والتعاون فيما بينها، بما في ذلك عن طريق اتخاذ الخطوات اللازمة لتحسين البيانات والمعلومات، وتعزيز النهج المتوافقة والكفؤة، وتعزيز الإعداد للمشاريع، وتعزيز تمويل الهياكل الأساسية. كما حددت الخطوات المقبلة للمنتدى، بما في ذلك أن تتناوب المصارف الإنمائية المتعددة الأطراف المسؤولية عن استضافة المنتدى، بالتعاون الوثيق مع منظومة الأمم المتحدة، وتقدم تقريرا عن ذلك إلى منتدى تمويل التنمية[٣].

٩ - وشملت الإجراءات المتخذة بشأن المسائل الشاملة الأخرى خلال السنة الماضية خطوات لتعزيز الميثاق الاجتماعي الوارد في خطة عمل أديس أبابا. وبدأت منظمة العمل الدولية والبنك الدولي برنامجا مشتركا يهدف إلى تحقيق الحماية الاجتماعية الشاملة، وإتاحتها لجميع الناس في جميع البلدان[٤]. ومن بين الخطوات المتخذة الأخرى ذات الصلة، بدأ الاتحاد الأوروبي، في أيلول/سبتمبر ٢٠١٥، برنامجا لنظم الحماية الاجتماعية مدته ثلاث سنوات لمساعدة ١٠ من البلدان المنخفضة والمتوسطة الدخل في بناء نظم حماية اجتماعية مستدامة وشاملة[٥].

١٠ - وكان مؤتمر القمة العالمي الأول للعمل الإنساني، الذي عقد في إسطنبول، تركيا، يومي ٢٣ و ٢٤ أيار/مايو ٢٠١٦، يتعلق بعدد من المسائل الشاملة (انظر الفرع ''ثانيا'' - جيم أدناه). وفي ٢٧ و ٢٨ أيار/مايو ٢٠١٦، أجرت الأمم المتحدة استعراض منتصف المدة لبرنامج عمل إسطنبول لصالح أقل البلدان نموا، الذي أكد من جديد التزامات المانحين بعكس اتجاه

(٣) www.worldbank.org/en/topic/publicprivatepartnerships/brief/chairmans-statement-global-infrastructure-forum-2016.

(٤) ILO and the World Bank Group, "A shared mission for universal social protection: concept note" (www.ilo.org/wcmsp5/groups/public/---dgreports/---dcomm/documents/genericdocument/wcms_378996.pdf).

(٥) www.oecd.org/dev/inclusivesocietiesanddevelopment/social-protection.htm.

الانخفاض في المساعدة الإنمائية الرسمية، وزيادة ''المعونة لصالح التجارة'' إلى تلك البلدان بوجه خاص. وتجدر الإشارة أيضا إلى أن الأمين العام أعلن، في كانون الثاني/يناير ٢٠١٦، تشكيل أول فريق رفيع المستوى معني بتمكين المرأة اقتصاديا من أجل توفير القيادة الفكرية وتعبئة الإجراءات الملموسة الرامية إلى سد الفجوات الاقتصادية بين الجنسين.

١١ - وسيرد في تقرير فرقة العمل المشتركة بين الوكالات بيان أوفى بالتطورات المتعلقة بهذه المسائل وغيرها من المسائل الشاملة، مثل أحدث المعلومات الواردة من مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالإسكان والتنمية الحضرية المستدامة (الموئل الثالث) المقرر عقده في الفترة من ١٧ إلى ٢٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٦ في كيتو.

ثالثا - مجالات العمل

ألف - الموارد العامة المحلية

١٢ - تشكل المالية العامة الوطنية عنصرا رئيسيا في تمويل أهداف التنمية المستدامة، وكذلك الميثاق الاجتماعي الوارد في خطة عمل أديس أبابا. ولا يوجد هدف واحد للإيرادات العامة كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي يمكن أن يكون مناسبا لجميع البلدان: فالإمكانات تختلف، وكذلك آراء الحكومات بشأن المستوى الملائم من الضرائب. غير أن هناك أدلة متزايدة على أن من الصعب ضمان نمو دائم مع نسبة ضرائب أقل من ١٥ في المائة. وبلغ متوسط نسبة الضرائب في البلدان المنخفضة الدخل حوالي ١٣ في المائة في عام ٢٠١٣، وأقل من ٤٠ في المائة من البلدان المنخفضة الدخل لديها نسب دون ١٥ في المائة[٦].

١٣ - وينصب أحد مجالات تركيز الاهتمام الزائد بالمسائل الضريبية على تحسين البيانات الدولية القابلة للمقارنة وفي أوانها عن الإيرادات الضريبية. وفي نيسان/أبريل ٢٠١٦، أطلق صندوق النقد الدولي، ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، ومنظمة الإدارات الضريبية للبلدان الأوروبية، ومركز البلدان الأمريكية للإدارات الضريبية، دراسة استقصائية دولية جديدة بشأن إدارة الإيرادات من أجل توفير معلومات قابلة للمقارنة عن الإدارة الضريبية في أكثر من ١٥٠ بلدا. وقد تكون هذه المجموعة الجديدة من البيانات مفيدة في تسليط الضوء على التحديات الرئيسية التي لا تزال قائمة في العديد من البلدان، سواء في نقص الموارد أو ضعف التنفيذ التكنولوجي أو سوء تخصيص الأموال أو ضعف القدرات.

(٦) تم استقاء هذه الفقرة من العرض الموجز الذي أعده صندوق النقد الدولي، ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، وإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، ومجموعة البنك الدولي، وفرقة العمل المشتركة بين الوكالات: www.un.org/esa/ffd/wp-content/uploads/2016/01/The-Platform-for-Collaboration-on-Tax_IMF-OECD-UN-WBG_IATF-Issue-Brief.pdf.

١٤ - ولكفالة الاتساق بين المنظمات الدولية العاملة في مجال المسائل الضريبية، اتفق صندوق النقد الدولي ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي والأمم المتحدة ومجموعة البنك الدولي على تشكيل منتدى مشترك للتعاون بشأن المسائل الضريبية، وذلك لتمكينها من وضع نهج مشترك، وتقديم نواتج مشتركة، والاستجابة لطلبات إجراء حوار عالمي بشأن المسائل الضريبية، بما في ذلك في مجال بناء القدرات والمساعدة التقنية[٧].

١٥ - ويتّخذ المجتمع الدولي خطوات إضافية لتعزيز القدرات الضريبية، وتحسين تدابير مكافحة غسل الأموال، وتبادل المساعدة القانونية، وتبادل المعلومات بين البلدان. وتضمنت مبادرة أديس أبابا للضرائب، التي أُعلِن عنها خلال مؤتمر أديس أبابا، التزام الجهات المانحة بمضاعفة دعمها لبناء القدرات المتعلقة بفرض الضرائب وتعبئة الإيرادات. وسيستند تقريرها الأول الذي يُتَوَقَّع أن يُتاح بحلول نهاية عام ٢٠١٦[٨]، إلى فئة جديدة وأضيق من البيانات التي اعتمدتها لجنة المساعدة الإنمائية التابعة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي في آذار/مارس ٢٠١٦ من أجل تتبع المساعدة التي تقدمها الجهات المانحة لتعبئة الإيرادات المحلية في البلدان النامية[٩]. وبالإضافة إلى ذلك، بدأ المشروع المشترك بين منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي الذي يعرف باسم 'مفتشو الضرائب بلا حدود' الذي تم تدشينه أيضا خلال مؤتمر أديس أبابا، بتنفيذ عدد من المشاريع الرامية إلى بناء القدرات في مجال مراجعة الحسابات الضريبية في عام ٢٠١٦.

١٦ - ويتمثل التحديان الرئيسيان في تعبئة الإيرادات المحلية في الحد من التهرب من الضرائب وإغلاق الباب أمام فرص تجنب الضرائب. وفي تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٥، قدرت منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي بتحفّظ أن الحجم العالمي لأحد الأشكال الرئيسية من أشكال تهرب الشركات من دفع الضرائب وتجنبها، الذي يُعرَف باسم ''تآكل الوعاء الضريبي ونقل الأرباح'' يتراوح من ١٠٠ بليون دولار إلى ٢٤٠ بليون دولار. وأكّد التقرير أن نقل الأرباح يحدث، وأن حجمه كبير، ومن المرجح أن يتزايد، وأن يحدث تشوهات اقتصادية ضارة[١٠].

---

(٧) www.un.org/esa/ffd/wp-content/uploads/2016/04/concept-note-platform-for-collaboration-on-tax.pdf.

(٨) www.addistaxinitiative.net/documents/Addis-Tax-Initiative_Monitoring-Note_EN.pdf.

(٩) Adjusting CRS Classifications in Light of the SDGs — Next Steps, DCD/DAC/STAT(2016)25, http://search.oecd.org/officialdocuments/publicdisplaydocumentpdf/?cote=DCD/DAC/STAT(2016)25&docLanguage=En.

(١٠) OECD, *Measuring and Monitoring BEPS, Action 11 — 2015 Final Report*, OECD/G20 Base Erosion and Profit Shifting Project, Paris (http://dx.doi.org/10.1787/9789264241343-en).

١٧ - وقام زعماء مجموعة العشرين في مؤتمر القمة الذي عقدوه في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٥ بإقرار خطة عمل منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي بشأن تآكل الوعاء الضريبي ونقل الأرباح. وتتضمن مجموعة تدابير تآكل القاعدة الضريبية ونقل الأرباح توجيهات في ١١ مجالاً فنيا، بما في ذلك الطريقة التي يمكن أن تستخدمها المؤسسات المتعددة الجنسيات لتوزيع الأرباح التي تجنيها من الملكية الفكرية وحساب رسوم الإدارة، والرسوم الأخرى المتعلقة بتقديم الخدمات داخل المجموعة التي تُستَخدَم لتحويل الأرباح إلى شركات وهمية في ولايات قضائية تفرض ضرائب منخفضة أو لا تفرض ضرائب إطلاقاً. وفيما بعد، أطلقت المنظمة في تموز/يوليه ٢٠١٦ إطاراً بشأن تآكل الوعاء الضريبي ونقل الأرباح يشمل ٨٣ بلداً. ويسعى إلى كفالة تنفيذ المعايير الدنيا الناشئة عن خطة العمل المتعلقة بتآكل الوعاء الضريبي ونقل الأرباح - المتعلقة بالممارسات الضريبية الضارة، وانتهاكات المعاهدات الضريبية، والإبلاغ عن كل بلد على حدة، وآليات تسوية المنازعات - التي ستخضع لعملية استعراض الأقران.

١٨ - ودعت خطة عمل أديس أبابا إلى اتخاذ مزيد من التدابير لتعزيز التعاون الضريبي الدولي، بسبل منها عمل لجنة الأمم المتحدة للخبراء المعنية بالتعاون الدولي في المسائل الضريبية. وقامت اللجنة، في اجتماعها المعقود في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٥، بإنشاء لجنتَين فرعيّتَين جديدتَين معنيّتَين بالضرائب على العوائد وبتجنب المنازعات وتسويتها. وبالإضافة إلى ذلك، تنظر اللجنة في جوانب خطة العمل المتعلقة بتآكل الوعاء الضريبي ونقل الأرباح التي يجب أن يتناولها التنقيح المقبل لاتفاقية الأمم المتحدة النموذجية للازدواج الضريبي. ومن أجل تعزيز فعالية اللجنة وقدراتها التنفيذية، اتفقت الحكومات في خطة عمل أديس أبابا على زيادة وتيرة انعقاد اجتماعات اللجنة من خمسة أيام بالإجمال في السنة خلال دورة واحدة إلى ثمانية أيام في السنة مقسمة على دورتين.

١٩ - وهناك بعد آخر من أبعاد الشفافية الدولية يتعلق بتبادل المعلومات فيما بين السلطات الضريبية الوطنية. ويضمّ المنتدى العالمي المعني بالشفافية وتبادل المعلومات للأغراض الضريبية حتى الآن ١٣٤ عضواً، من البلدان والولايات القضائية، في حين أن هناك ٩٥ طرفاً موقعاً على الاتفاقات المتعددة الأطراف للسلطات المختصة بشأن معيار الإبلاغ المشترك[(١١)].

٢٠ - كما شددت خطة عمل أديس أبابا على أهمية المواءمة بين الإنفاق الحكومي والتنمية المستدامة، كالالتزام بترشيد إعانات الوقود الأحفوري غير المتسمة بالكفاءة على سبيل المثال. وتشير دراسة نشرها صندوق النقد الدولي بعد مؤتمر أديس أبابا، إلى أن التكلفة

(١١) للاطلاع على مزيد من التفاصيل، انظر تقرير الأمين العام عن النظام المالي الدولي والتنمية (A/71/312).

العالمية لإعانات الطاقة بلغت ٤,٢ تريليون دولار بحلول عام ٢٠١٣، وبالرغم من تراجع أسعار الطاقة الدولية فقد تراجعت فعالية الإعانات منذ ذلك الحين، مؤقتاً على الأقل[١٢]. وفي عام ٢٠٠٩، التزمت بلدان مجموعة العشرين بترشيد إعانات الوقود الأحفوري غير المتسمة بالكفاءة والتخلص منها تدريجياً بحلول عام ٢٠٢٠. ورغم أن اجتماع وزراء الطاقة أثناء قمة مجموعة العشرين الذي عُقِدَ في حزيران/يونيه ٢٠١٦ شدّد على التقدم الإيجابي المحرَز واستشهد باستعراض الأقران الذي جرى في خمسة بلدان أعضاء، فإنهم لم يتّفقوا على جدول زمني مشترك لاستكمال التنفيذ[١٣].

باء - المؤسسات التجارية والمالية الخاصة المحلية والدولية

٢١ - تشدّد خطة عمل أديس أبابا على أن الاستثمار والابتكار اللذين تقوم بهما المؤسسات التجارية هما المحركان الرئيسيان لنمو الإنتاجية وفرص العمل والتحوّل الهيكلي. ولذلك، فإن من المخيب للآمال أن تكون الاستثمارات الرأسمالية في منتصف عام ٢٠١٦، آخذة في الانخفاض على ما يبدو في جميع الاقتصادات المتقدمة النمو والاقتصادات النامية الرئيسية[١٤]. وعلاوة على ذلك، شهدت التدفقات الرأسمالية الخاصة العابرة للحدود نحو البلدان النامية تحولاً سلبياً حاداً في عام ٢٠١٥.

٢٢ - ورغم أن هناك علاقة واضحة بين الاستثمار والنمو، لا يزال من المهم التمييز بين تكوين رأس المال وتغييرات الملكية، وبين الاستثمار الطويل الأجل والاستثمار القصير الأجل، وبين الاستثمارات التي تدعم التنمية المستدامة والتي لا تدعمها.

٢٣ - وينطوي الاستثمار المباشر، بما في ذلك الاستثمار المباشر الأجنبي، على إمكانية النهوض بالتنمية المستدامة. ووصل الاستثمار المباشر الأجنبي في البلدان النامية إلى مستوى مرتفع جديد بلغ ٧٦٥ بليون دولار في عام ٢٠١٥؛ بيد أن من المتوقع أن تنخفض تدفقات الاستثمار المباشر الأجنبي بنسبة تتراوح من ١٠ إلى ١٥ في المائة في عام ٢٠١٦[١٥]. وبالإضافة إلى ذلك، لم يكن لكل الاستثمارات المباشرة الأجنبية الأثر نفسه في التنمية، فالاستثمار في الاقتصادات الناشئة يميل إلى أن يكون له تأثير أكبر في فرص العمل والتنمية من الأشكال الأخرى للاستثمار المباشر الأجنبي، ولكن الزيادة في الاستثمار المباشر الأجنبي

(١٢) www.imf.org/external/pubs/ft/wp/2015/wp15105.pdf.

(١٣) https://g20.org/wp-content/uploads/2015/10/Communiqu---G20-Energy-Ministers-Meeting.pdf.

(١٤) الأمم المتحدة، الحالة والتوقعات الاقتصادية في العالم: تحديث حتى منتصف عام ٢٠١٦. (www.un.org/en/development/desa/policy/wesp/wesp_current/2016wesp_update.pdf), p. 13.

(١٥) http://unctad.org/en/PublicationsLibrary/wir2016_en.pdf.

العالمي في عام ٢٠١٦ كانت مدفوعة في المقام الأول بازدياد عمليات الدمج والاستحواذ عبر الحدود[١٦].

٢٤ - ولا تزال تدفقات حافظات الأوراق المالية نحو البلدان النامية التي يودَع جزء كبير منها لدى الوسطاء من المستثمرين المؤسسيين وجهات الإقراض المصرفي عبر الحدود، غير مستقرة، فقد شهدت البلدان النامية تدفقات خارجة بقيمة ٣٦٣ بليون دولار من تدفقات الحافظات في عام ٢٠١٥. ويُتَوَقّع أن تبلغ التدفقات الخارجة للاستثمارات الأخرى، بما في ذلك الإقراض المصرفي عبر الحدود، ٦٧٦ بليون دولار في عام ٢٠١٦[١٧].

٢٥ - وتشدد خطة عمل أديس أبابا على أهمية التمويل الطويل الأجل للتنمية المستدامة. وتكرر التأكيد على أهمية تهيئة بيئة مواتية للأعمال التجارية بالنسبة للاستثمار، ولكنها تذهب إلى أبعد من ذلك لتشير إلى أنه حتى في ظل البيئة المواتية، قد تقدّم الأسواق تمويلاً غير كافٍ في القطاعات الهامة للتنمية المستدامة. ويحصل ذلك عادةً عندما لا تكون أسعار السوق معبرة عن التكلفة الاقتصادية الكاملة للعوامل الخارجية البيئية والاجتماعية أو عندما تتجاوز العائدات الاجتماعية العائدات الخاصة، ولكن تكون العائدات المالية المعدلة حسب المخاطر غير كافية لاجتذاب ما يكفي من الاستثمار الخاص. لذلك، فإن السياسات تتحمل مسؤولية تحديد الحوافز المناسبة، بسبل منها الضرائب والإعانات التي تؤدي إلى تغيير الأسعار النسبية، واللوائح التي يسترشد بها السلوك، وأدوات تقاسم المخاطر، بما في ذلك المشاركة في الاستثمارات والشراكات بين القطاعين العام والخاص والضمانات.

٢٦ - وكان هناك على وجه الخصوص، قدر كبير من المصلحة السياسية في زيادة مشاركة المستثمرين المؤسسيين الذين لديهم التزامات طويلة الأمد، كصناديق المعاشات التقاعدية والصناديق المشتركة، في الاستثمار في أصول طويلة الأجل بناءً على مبدأ ”شراء الأوراق المالية والاحتفاظ بها“. ولكن المستثمرين المؤسسيين، كما أشير إليه آنفاً، هم من المساهمين الأساسيين في التوجه القصير الأجل وتقلب تدفقات الحافظات. فصناديق المعاشات التقاعدية على سبيل المثال، التي تستثمر في أسواق البلدان الكبرى التسعة عشر، تحتفظ بنحو ٧٦ في المائة من استثماراتها في أصول سائلة[١٨]. ومع ذلك، فقد حصل تحول كبير في توزيع الأصول على مدى العقود الماضية في تلك الأسواق نحو مزيد من الاستثمارات غير السائلة

(١٦) http://unctad.org/en/PublicationsLibrary/wir2016_en.pdf.

(١٧) حسابات إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية المستندة إلى بيانات آفاق الاقتصاد العالمي الصادرة عن صندوق النقد الدولي.

(١٨) www.willistowerswatson.com/en/insights/2016/02/global-pensions-asset-study-2016.

(كالعقارات والأسهم الخاصة والصناديق التحوطية والهياكل الأساسية)، حيث ارتفع من نحو ٥ في المائة من مجموع حافظاتها في عام ١٩٩٥ إلى ٢٤ في المائة في عام ٢٠١٢. ويبيّن هذا التحول جزئياً ''البحث عن العائد'' في البيئة الحالية التي تتسم بانخفاض أسعار الفائدة، مما يجعله مؤقتاً وقد يعني أن اهتمام المستثمرين بفئات الأصول هذه سينقلب عندما تهبط أسعار الفائدة؛ ولكنه يمكن أن يعبر أيضاً عن حصول تغيرات هيكلية، وتحسّن المواءمة بين أصول وخصوم المستثمرين.

٢٧ - وفي الوقت نفسه، قامت صناديق المعاشات التقاعدية ببذل مزيد من الجهود من أجل إدماج العوامل البيئية والاجتماعية والإدارية في اختيارات الحافظات. وكانت هناك أيضا زيادة في الإبلاغ والإفصاح على الأصعدة البيئي والاجتماعي والإداري، وهو أمر بالغ الأهمية لنجاح هذه التدابير. وقد استنتجت دراسة أجريت في الآونة الأخيرة أن هناك ما يقرب من ٤٠٠ من أدوات الإبلاغ عن الاستدامة في ٦٤ بلداً في عام ٢٠١٦، بعد أن ارتفع عددها من ١٨٠ أداة في ٤٤ بلداً في عام ٢٠١٣[١٩]. وفي أكثر من ٨٠ في المائة من البلدان المشمولة بالدراسة، قامت الحكومات بتنفيذ نوع ما من الأدوات التنظيمية للإبلاغ عن الاستدامة. وكان ثلثا الأدوات تقريباً إلزامياً، وثلثها طوعياً. وشكلت الهيئات التنظيمية لأسواق الأوراق المالية والأسواق المالية نحو ثلث أدوات الإبلاغ عن الاستدامة. ولكن العديد من اللوائح التنظيمية ليست موحدة، وليس من الواضح إلى أي مدى أدى الإبلاغ إلى تغيير السلوك. وبالإضافة إلى ذلك، كما أشير إليه في خطة عمل أديس أبابا، هناك حاجة إلى إجراء تغييرات في الإبلاغ والحوافز من أجل المجموعة الكاملة من الجهات الفاعلة على طول سلسلة الاستثمار.

٢٨ - وكخطوة نحو التنسيق، طلبت مجموعة العشرين ومجلس تحقيق الاستقرار المالي إنشاء فرقة عمل معنية بالإفصاح المالي المتصل بالمناخ. وتعمل فرقة العمل على إعداد توصيات تتعلق بإجراء عمليات الإفصاح المالي المتصلة بالمناخ على نحو متّسق لكي تستخدمها الشركات في توفير المعلومات للمستثمرين والمقرضين وشركات التأمين والجهات الفاعلة الأخرى التي ستقدم تقارير إلى مجلس تحقيق الاستقرار المالي في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦. ورغم أن المعايير ستكون طوعية، يرى المراقبون على نطاق واسع أنه من أجل زيادة التأثير، هناك حاجة إلى النظر في إدماج المعايير المقترحة ضمن القواعد واللوائح المحاسبية التي تنظم عملية الإبلاغ التي تقوم بها الشركات، لا سيما في المراكز المالية الرئيسية في العالم.

(١٩) www.carrotsandsticks.net/wp-content/uploads/2016/05/Carrots-Sticks-2016.pdf.

٢٩ - كما أشارت خطة عمل أديس أبابا إلى القدرة التي ينطوي عليها التمويل المختلط والشراكات بين القطاعين العام والخاص، وشدّدت على أنه يجب النظر بعناية في الهيكل المناسب وفي استخدام أدوات التمويل المختلط، وأنه ينبغي تنظيم المشاريع بطريقة تُتقاسم فيها المخاطر والمكافآت بصورة عادلة، وأن تكون هذه المشاريع شفافةً، وأن تشمل آليات مساءلة واضحة، وأن تفيَ بالمعايير الاجتماعية والبيئية. وتلزم خطة العمل الدول الأعضاء بإجراء مناقشات شاملة للجميع ومفتوحة وشفافة لدى وضع المبادئ التوجيهية والوثائق النموذجية المتعلقة باستخدام الشراكات بين القطاعين العام والخاص. ولا يزال يجري إعداد مبادرات هامة في مختلف المنتديات من أجل وضع مبادئ للشراكات بين القطاعين العام والخاص وتبادل المعارف. ولا تزال هناك حاجة إلى جمع هذه المبادرات المختلفة بطريقة متماسكة وشاملة.

٣٠ - وتشدد خطة عمل أديس أبابا أيضاً على الدور الذي يؤديه تعميم الخدمات المالية في القضاء على الفقر وتحقيق التنمية المستدامة. ويتألف إعلان مايا الذي صدر في عام ٢٠١١ من مجموعة من الالتزامات بتعميم الخدمات المالية التي تعهدت بها الهيئات التنظيمية ومقررو السياسات في الأسواق النامية والناشئة. وبحلول عام ٢٠١٦، قامت ٥٧ سلطة وطنية بتقديم التزامات تتصل بإعلان مايا، وتحديد أهداف كمية تتراوح بين استخدام الحسابات وتوافر الخدمات[٢٠]. وفي حوالي نصف البلدان المشمولة بالدراسة الاستقصائية التي أجراها مصرف التسويات الدولية، يملك المشرف على الحيطة المصرفية تعريفاً رسمياً أو عملياً لتعميم الخدمات المالية[٢١].

جيم - التعاون الإنمائي الدولي

٣١ - بعد أن تسلم خطة عمل أديس أبابا بالدور الهام للتمويل العام الدولي والتعاون الإنمائي في تمويل التنمية المستدامة، تتضمن مجموعة من الالتزامات والإجراءات الرامية إلى زيادة حشد المساعدة الإنمائية الرسمية، فضلا عن التعاون بين بلدان الجنوب، وغير ذلك من عمليات التمويل العام الدولي التساهلي وغير التساهلي. وتهدف أيضا إلى زيادة تأثير التنمية المستدامة وفعاليتها.

٣٢ - وقدمت البلدان الأعضاء في لجنة المساعدة الإنمائية مبلغ ١٣١,٦ بليون دولار من المساعدة الإنمائية الرسمية في عام ٢٠١٥، وهو ما يمثل زيادة بنسبة ٦,٩ في المائة بالأسعار

(٢٠) http://www.afi-global.org/sites/default/files/publications/2015_maya_report_rev.1_low_res.pdf.

(٢١) www.bis.org/bcbs/publ/d310.pdf.

الثابتة وأسعار الصرف (''القيمة الحقيقية'') عن عام ٢٠١٤، على الرغم من أن نسبة المساعدة الإنمائية الرسمية إلى الدخل القومي الإجمالي لأعضاء لجنة المساعدة الإنمائية ظلت ثابتة عند نسبة ٠,٣ في المائة. وقد حققت ستة بلدان – هي الدانمرك، والسويد، ولكسمبرغ، والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، والنرويج، وهولندا هدف الأمم المتحدة المتمثل في تقديم مساعدة إنمائية رسمية تعادل ٠,٧ في المائة من الدخل القومي الإجمالي أو تجاوزته. وكان للمساعدة الإنمائية الرسمية دور رئيسي في دعم الاستجابة الفورية لأزمة اللاجئين. وباستثناء المعونة المخصصة للاجئين، وبصورة خاصة التكاليف المتكبدة داخل البلد لمساعدة اللاجئين في البلدان المانحة، زادت المساعدة الإنمائية الرسمية بنسبة ١,٧ في المائة بالقيمة الحقيقية.

٣٣ - كما تتناول خطة عمل أديس أبابا ضرورة تحقيق الاتساق بين التمويل الإنمائي والتمويل الإنساني. وبلغ التمويل العالمي المبلغ عنه إلى دائرة التتبع المالي لمكتب تنسيق الشؤون الإنسانية التابع للأمانة العامة، الذي يشمل جميع المعونة الإنسانية الدولية العامة والخاصة، ١٧ بليون دولار في عام ٢٠١٥[٢٢] بيد أن هذا المستوى من التمويل لا يعتبر كافياً لمعالجة الاحتياجات العالمية المتزايدة بسرعة. وفي الوقت نفسه، يمكن أن يؤدي تخصيص حصة متزايدة من المساعدة الإنمائية الرسمية للاستجابات لحالات الطوارئ إلى تحويل الموارد عن الاستثمارات الطويلة الأجل في التنمية المستدامة.

٣٤ - وفي مؤتمر القمة العالمي الأول للمساعدة الإنسانية الذي عقد في اسطنبول، تركيا، في أيار/مايو ٢٠١٦، تم الالتزام بزيادة الموارد للعمل الإنساني، وذلك بسبل منها زيادة تمويل الصندوق المركزي لمواجهة الطوارئ ليصل إلى مبلغ بليون دولار، الأمر الذي سيوفر موارد إضافية للاستجابة الإنسانية الفورية في حالات الكوارث الطبيعية والنزاعات المسلحة. وبالإضافة إلى ذلك، في حزيران/يونيه ٢٠١٦، اعتمدت ١٨ وكالة مانحة و ١٩ وكالة دولية ''الصفقة الكبرى'' التي أطلقت في مؤتمر القمة والتي تتضمن ٥١ توصية بشأن زيادة كفاءة العمل وشفافيته ومساءلته وفعاليته[٢٣].

٣٥ - وتشير الأرقام الأولية التي تعبر عن إحدى الأولويات المحددة في خطة عمل أديس أبابا، إلى أن المساعدة الإنمائية الرسمية المقدمة إلى أفقر البلدان، قد ازدادت في عام ٢٠١٥ لأول مرة منذ عدة سنوات. وازدادت المعونة الثنائية المقدمة إلى أقل البلدان نموا

(٢٢) مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، ٢٠١٥، Global Humanitarian Overview 2016، www.unocha.org/2016appeal/.

(٢٣) انظر مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، Global Humanitarian Overview 2016، التقرير المرحلي لحزيران/يونيه، متاح على الرابط التالي: www.unocha.org/stateofaid/assets/2016GHO_MYR.pdf.

بنسبة ٤ في المائة بالقيمة الحقيقية في عام ٢٠١٥ بالمقارنة مع السنة السابقة، لتبلغ ٢٥ بليون دولار[٢٤]. وفي حين أن البيانات لعام ٢٠١٥ ليست متاحة بعد، فقد بلغت المساعدة الإنمائية الرسمية التي قدّمها الأعضاء في لجنة المساعدة الإنمائية إلى أقل البلدان نموا في عام ٢٠١٤ ما قدره ٤١ بليون دولار أو ٠,٠٩ في المائة من الدخل القومي الإجمالي، أي أنها كانت أدنى بكثير من أهداف الأمم المتحدة المتمثلة في تخصيص نسبة ٠,١٥ إلى ٠,٢٠ في المائة. وقدّمت الدانمرك، والسويد، وفنلندا، ولكسمبرغ، والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، والنرويج المساعدة الإنمائية الرسمية إلى أقل البلدان بنسبة تتجاوز ٠,٢ في المائة من دخلها القومي الإجمالي، بينما قدمت أيرلندا وبلجيكا نسبة تتراوح من ٠,١٥ إلى ٠,٢ في المائة. وستعكس البيانات لعام ٢٠١٥ الارتفاع الأخير في المساعدة الإنمائية الرسمية إلى أقل البلدان نموا، وتشير الدراسة الاستقصائية التي أجرتها منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي لخطط إنفاق الجهات المانحة في عام ٢٠١٩ إلى أن تدفقات المساعدة الإنمائية الرسمية إلى أقل البلدان نموا سوف تستمر في الارتفاع[٢٥].

٣٦ - وتقدر خطة عمل أديس أبابا التعاون بين بلدان الجنوب باعتباره عنصرا متزايد الأهمية في التعاون الإنمائي الدولي. وعلى الرغم من عدم توفر بيانات شاملة، تقدر إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية أن التعاون التساهلي بين بلدان الجنوب يمكن أن يكون قد تجاوز مبلغ ٢٠ بليون دولار في عام ٢٠١٣، ويمكن أن يكون قد ازداد أكثر من ذلك في عام ٢٠١٤، بسبب مشروع التوسع في المملكة العربية السعودية[٢٦]. وتقدّر منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي أن تدفقات المساعدات الشبيهة بالمساعدة الإنمائية الرسمية "التي تقدمها البلدان غير الأعضاء في لجنة المساعدة الإنمائية، بلغت مبلغاً مماثلاً قدره ٢٣,٥ بليون دولار في عام ٢٠١٣[٢٧].

---

(٢٤) انظر: منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، ٢٠١٦، "Development aid in 2015 continues to grow despite costs for in-donor refugees"، متاح على الرابط التالي: www.oecd.org/dac/stats/ODA-2015-detailed-summary.pdf.

(٢٥) انظر: www.oecd.org/dac/financing-sustainable-development/global-aid-prospects-and-projections.htm.

(٢٦) تشمل التقديرات القروض والمنح التساهلية، فضلا عن تخفيف أعباء الديون وتقديم التعاون التقني بين بلدان الجنوب لأغراض التنمية (انظر E/2016/65).

(٢٧) تقديرات إجمالي التدفقات، بما في ذلك البلدان التي تقدم تقارير إلى لجنة المساعدة الإنمائية والتقديرات من المصادر الوطنية للبلدان التي لا تقدم تقارير إليها (مثل البرازيل والصين والهند). انظر: منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، "Providers of development co-operation beyond the DAC: Trends and profiles"، متاح على الرابط التالي: www.oecd-ilibrary.org/development/development-co-operation-report-2015/providers-of-development-co-operation-beyond-the-dac-trends-and-profiles_dcr-2015-55-en;jsessionid=67h2usmmhiai2.x-oecd-live-02.

٣٧ - وتتفاوت حصة المساعدة الإنمائية لأقل البلدان نموا التي يمنحها مقدمو المساعدة الإنمائية غير الأعضاء في لجنة المساعدة الإنمائية ولكن يقدمون التقارير إليها، تفاوتاً كبيراً من سنة إلى أخرى، ولكن متوسط هذه الحصة كانت أقل من ١٠ في المائة في الفترة الممتدة من ٢٠٠٥ إلى ٢٠١٤، وكانت بالتالي أقلّ من حصة المساعدة الإنمائية التي خصصها أعضاء لجنة المساعدة الإنمائية، فقد خصص أعضاء لجنة المساعدة الإنمائية حوالي ثلث مساعداتهم الإنمائية إلى أقل البلدان نمواً[٢٨]. وفي الآونة الأخيرة، التزم العديد من الجهات الكبرى المقدمة للمساعدة في إطار التعاون بين بلدان الجنوب، بما في ذلك بعض الجهات التي لا تقدم تقارير إلى لجنة المساعدة الإنمائية، مثل الصين، بتوسيع تعاونها مع أقل البلدان نموا[٢٩].

٣٨ - ودعت خطة عمل أديس أبابا المصارف الإنمائية المتعددة الأطراف وغيرها من مؤسسات التمويل الإنمائي الدولي إلى مواصلة تقديم التمويل الإنمائي المنتظم الطويل الأجل التساهلي وغير التساهلي على السواء لدعم خطة عام ٢٠٣٠. وشُجعت المصارف الإنمائية المتعددة الأطراف على تحديث وتطوير سياساتها لدعم أهداف التنمية المستدامة ولاستخدام مواردها وميزانياتها العمومية ”على النحو الأمثل“. ووجهت مجموعة العشرين نداءً مماثلاً في البيان الذي أصدرته في مؤتمر قمة أنطاليا للقادة في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٥. وردا على ذلك، اتخذت المصارف الإنمائية المتعددة الأطراف عددا من الإجراءات. فتعاونت خمس مؤسسات إقليمية تركّز على القروض لإنشاء إطار لتبادل القروض من أجل زيادة تنويع استثماراتها. وتقوم المؤسسات كذلك بتقييم الخيارات للحد من التعرض للمخاطر في قروضها واستثماراتها مع الشركاء من القطاع الخاص.

٣٩ - وبدأ كل من مصرف التنمية الجديد والمصرف الآسيوي للاستثمار في الهياكل الأساسية، بعد إنشائهما رسميا في عام ٢٠١٥، بأول عملية إقراض وعقدا أول اجتماع سنوي في عام ٢٠١٦. ووافق مصرف التنمية الجديد على تخصيص أكثر من ٨٠٠ مليون دولار للاستثمارات في النصف الأول من عام ٢٠١٦، في حين وافق المصرف الآسيوي للاستثمار في الهياكل الأساسية على تخصيص أكثر من ٥٠٠ مليون دولار لأربعة مشاريع في الفترة نفسها.

٤٠ - وسعت خطة عمل أديس أبابا أيضاً إلى زيادة شفافية التعاون الإنمائي الدولي، بما في ذلك النفقات الرسمية التي لا تستوفي شروط المساعدة الإنمائية الرسمية. وتنظر لجنة المساعدة

(٢٨) حسابات إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية المستندة إلى بيانات منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي.

(٢٩) انظر: الأمم المتحدة،٢٠١٦، ”استعراض التقدم المحرز في تنفيذ خطة عمل بوينس آيرس“ (SSC/19/1).

الإنمائية في وضع مقياس إحصائي جديد بعنوان ”مجموع الدعم الرسمي من أجل التنمية المستدامة“، سيشمل جميع تدفقات الموارد المدعومة رسميا الرامية إلى تعزيز التنمية المستدامة على صعيد البلدان النامية وعلى الصعيدين الإقليمي والعالمي حيث تخصص معظم الفوائد للبلدان النامية، بما في ذلك تلك الموارد التي تدعم العناصر التمكينية للتنمية أو التصدي للتحديات العالمية[٣٠]. وبالإضافة إلى المساعدة الإنمائية الرسمية، يمكن أن يشمل مجموع الدعم الرسمي من أجل التنمية المستدامة التدفقات الرسمية غير التساهلية والتدفقات الموجهة إلى المنافع العامة العالمية. ويمكن أن يشمل أيضا في إحصاءاته حجم التمويل الخاص الذي ”تحشده“ التدخلات الرسمية، على افتراض أن هذه التدفقات الخاصة ما كانت لتتحقق بدون الدعم العام. وقد دعت خطة عمل أديس أبابا إلى عقد مناقشات مفتوحة وشاملة للجميع بشأن تقديم الدعم الرسمي الكامل للتنمية المستدامة. وفي هذا السياق، نشرت منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي موجزاً[٣١] عن تقديم الدعم الرسمي الكامل للتنمية المستدامة من أجل التشاور العام، الذي ناقشته أيضا فرقة العمل المشتركة بين الوكالات في مناقشة فنية داخلية عقدت في تموز/يوليه.

٤١ - وفي خطة عمل أديس أبابا، كررت الدول الأعضاء تأكيد التزامها بتحسين نوعية تعاونها الإنمائي وأثره وفعاليته. وشدد كل من خطة عام ٢٠٣٠ وخطة عمل أديس أبابا على أهمية استراتيجيات التنفيذ الوطنية، التي يجب أن تواءَم جهود التعاون الإنمائي معها. ويقوم منتديان حكوميان دوليان بانتظام، برصد الفعالية ويعملان على تحسينها. وفي الأمم المتحدة، يركز منتدى التعاون الإنمائي التابع للمجلس الاقتصادي والاجتماعي على المناقشة التي يجريها كل سنتين والتي تتعلق جزئياً بنتائج الدراسة الاستقصائية الدورية عن ”المساءلة المتبادلة“. وأشارت الدراسة الاستقصائية العالمية الرابعة، التي قدمت في الاجتماع الخامس لمنتدى التعاون الإنمائي الرفيع المستوى في ٢١ و ٢٢ تموز/يوليه ٢٠١٦ في نيويورك، إلى قلة الحوافز التي تدفع الشركاء في التنمية إلى المواءمة مع سياسات البلدان النامية ونظمها. وعلى الرغم من ذلك، فإن لدى ٨٦ في المائة من البلدان المجيبة البالغ عددها ٥٨ بلداً هياكل مؤسسية للحوار، مثل منتديات التعاون الإنمائي الوطني، التي قيل إنها تساعد على بناء الثقة بين أصحاب المصلحة، ودفع المفاوضات قدما بشأن التعاون الإنمائي، والمواءمة مع السياسات الوطنية وتعزيز تبادل المعارف[٣٢]. ويقوم المنتدى الثاني للشراكة العالمية من أجل تعاون إنمائي

(٣٠) موجز مجموع الدعم الرسمي من أجل التنمية المستدامة، متاح على الرابط التالي: www.oecd.org/dac/financing-sustainable-development/TOSSD%20Compendium2016.pdf.

(٣١) www.oecd.org/dac/financing-sustainable-development/tossd-public-consultation.htm.

(٣٢) انظر الوثيقة E/2016/65، الفقرة ٥٢.

فعال، بتقييم امتثال مقدمي المعونة والمستفيدين منها لمبادئ التعاون الإنمائي الفعال التي اعتمدت في المنتدى الرفيع المستوى الرابع المعني بفعالية المعونة في بوسان، جمهورية كوريا في عام ٢٠١١. وستعقد الشراكة العالمية الاجتماع الرفيع المستوى الثاني في الفترة من ٢٨ تشرين الثاني/نوفمبر إلى ١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦ في نيروبي، عندما يتم الإبلاغ عن التقدم المحرز في تنفيذ المبادئ وتتم مناقشته.

٤٢ - كما شجعت خطة عمل أديس أبابا على النظر في القدرة على التأقلم مع المناخ والقدرة على مواجهة الكوارث في تمويل التنمية. وفي وقت لاحق، قررت الدول الأعضاء في المؤتمر الحادي والعشرين للأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغيّر المناخ المنعقد في باريس في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥، أن البلدان المتقدمة النمو ستمدّد هدفها المشترك المتمثل في تعبئة التمويل من طائفة واسعة من المصادر بمبلغ ١٠٠ بليون دولار سنويا من عام ٢٠٢٠ إلى ٢٠٢٥. واتفقت أيضا على أن مؤتمر الأطراف، سيقوم قبل عام ٢٠٢٥، بتحديد هدف كلي جديد، معتبرة مبلغ المئة بليون دولار سنوياً كحد أدنى. كما اتفقت الحكومات على وضع إطار معزز خاص بالشفافية لرصد الإجراءات والدعم المتعلق بالمناخ، بما في ذلك التعاون المالي. ومن شأن ذلك أن يحسن القدرة على تتبع التقدم المحرز إزاء التزامات البلدان المتعلقة بالتخفيف والتكيف والدعم. وسيُطلب من جميع البلدان أن تقدم تقريرا كل سنتين، وسيتعين على البلدان المتقدمة النمو أن تدرج فيه معلومات بشأن ما تقدّمه إلى البلدان النامية الأطراف في مجالي نقل التمويل والتكنولوجيا، ودعم بناء القدرات. وستخضع عملية تقديم التقارير لاستعراض تقني من الخبراء ، وسيضع مؤتمر الأطراف مبادئ توجيهية للمحاسبة والإبلاغ والتحقق بحلول عام ٢٠١٨.

٤٣ - وحتى مع التسليم بأن ''تخضير'' تمويل التنمية يمكن أن يحقق فوائد متعددة في إطار ركائز التنمية المستدامة الثلاث، ثمة مخاوف إضافية بشأن التمويل المخصص للمناخ والتمويل الإنمائي. ولا يزال التمويل المخصص للمناخ يميل إلى أنشطة التخفيف، مما يعود بالفائدة على البلدان المانحة والمتلقية على حد سواء، وقد تركّز تقديم المساعدة الدولية التي تستهدف انبعاثات الكربون العالمية بكثافة في البلدان المتوسطة الدخل. ويتمثل التحدي الذي يواجه التعاون الإنمائي الدولي في تلبية الاحتياجات الكبيرة من التمويل اللازم للتخفيف من آثار تغير المناخ، وكفالة استمرار إتاحة ما يكفي من التمويل الإنمائي للبلدان الأكثر فقرا في الوقت ذاته.

دال - التجارة الدولية كمحرك للتنمية

٤٤ - التجارة الدولية محرك هام للنمو الاقتصادي الشامل وللحد من الفقر. وبوجود سياسات داعمة وهياكل أساسية وقوة عمل متعلمة، فإنه يمكن للتجارة أن تسهم في تحقيق أهداف التنمية المستدامة. وزادت البلدان النامية من مشاركتها في التجارة العالمية منذ عام ٢٠٠٠ زيادة حادة، ليصل معدلها إلى أكثر من ٤٠ في المائة في عام ٢٠١٥. وفي العديد من البلدان ذات الدخل المنخفض، بلغ حجم الصادرات من السلع والخدمات ما نسبته ٥٠ في المائة أو أكثر من ناتجها المحلي الإجمالي. بيد أن حجم الصادرات العالمية لم يرتفع منذ عام ٢٠١٢ إلاّ بمعدل أقل من ٣ في المائة سنويا. ولا تزال أسعار السلع العالمية ضعيفة، مما يؤدي إلى ضغوط اقتصادية في العديد من البلدان النامية المصدرة للسلع الأساسية[٣٣].

٤٥ - ويشكّل تباطؤ النمو العالمي تحديا يعيق الدول الأعضاء عن مواصلة التزامها السياسي بفتح الأسواق. ويشير أحدث تقرير لمنظمة التجارة العالمية بشأن التطورات المتصلة بالتجارة، إلى أن أعضاء المنظمة، قاموا في الفترة الممتدة من منتصف تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٥ إلى منتصف أيار/مايو ٢٠١٦، بتطبيق ١٥٤ تدبيرا جديدا مقيّدا للتجارة، بحيث بلغ عددها ٢٢ تدبيرا جديدا في الشهر، مما رفع العدد الإجمالي للتدابير التقييدية التي لا تزال سارية حاليا إلى ٢ ١٢٧ تدبيرا[٣٤].

٤٦ - وفي المؤتمر الوزاري العاشر لمنظمة التجارة العالمية، الذي عُقد في نيروبي، في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥، أكّد الأعضاء من جديد على الدور المتميز للمنظمة بوصفها المنتدى العالمي الرئيسي المنوط به وضع قواعد التجارة وحوكمتها. ويتضمن إعلان نيروبي الوزاري التزاما من جميع الأعضاء بدفع المفاوضات المتعلقة بالمسائل المتبقية من مؤتمر الدوحة. وهو يسلم بضرورة أن يُبقي هذا العمل مسألة التنمية محورا له وأن تبقى أحكام المعاملة الخاصة والتفضيلية جزءا لا يتجزأ منه. بيد أن آراء أعضاء المنظمة تتباين بشأن كيفية معالجة موضوع المفاوضات.

٤٧ - وتوصل وزراء الدول الأعضاء في منظمة التجارة العالمية في نيروبي إلى قرار هام بشأن المنافسة التصديرية، يهدف إلى إلغاء إعانات الصادرات وإرساء قواعد جديدة تتعلق بائتمانات التصدير وبالمعونة الغذائية الدولية ومؤسسات التجارة الحكومية العاملة في مجال

---

(٣٣) انظر الأمم المتحدة، الحالة والتوقعات الاقتصادية في العالم، تحديث حتى منتصف عام ٢٠١٦، المرجع السابق ذكره.

(٣٤) منظمة التجارة العالمية، ”التقرير المتعلق بالتدابير التجارية لمجموعة العشرين، من منتصف تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٥ إلى منتصف أيار/مايو ٢٠١٦“، جنيف، ٢١ حزيران/يونيه ٢٠١٦. (www.wto.org/english/news_e/news16_e/g20_wto_report_june16_e.pdf).

الصادرات. وهذا القرار ينبغي أن يساعد على تحقيق تكافؤ الفرص في مجال الزراعة ومساعدة المزارعين في العديد من البلدان النامية، بما فيها أقل البلدان نموا. وتوصّل أحدث تقييم أجرته منظمة الأمن والتعاون في الميدان الاقتصادي لإعانات التصدير في الاتحاد الأوروبي إلى أن قيمتها بلغت ٤٣٧ مليون يورو في عام ٢٠١٠، حيث انخفضت انخفاضا كبيرا من نحو ١٠ بلايين يورو في أوائل تسعينيات القرن الماضي. بيد أن الاتفاق لا يتناول الدعم المحلي للزراعة ومسائل النفاذ إلى الأسواق، مما يعني أنه ما زال يتعين القيام بأعمال من أجل إزالة جميع القيود والتشوهات في الأسواق الزراعية.

٤٨ - ويجري ما يقرب من نصف التجارة العالمية بين البلدان التي وقعت اتفاقات تجارية إقليمية فيما بينها (بناء على بيانات عام ٢٠١٤). وكل بلد من بلدان العالم تقريبا هو طرفٌ في اتفاق تجاري إقليمي واحد على الأقل، مع وجود اختلافات بين البلدان في درجات النشاط في إبرام الاتفاقات التجارية الثنائية والإقليمية. ففي شباط/فبراير ٢٠١٦، وقّعت ١٢ دولة، تبلغ حصتها ما نسبته ٤٠ في المائة من الناتج العالمي الإجمالي، اتفاق شراكة المحيط الهادئ، ولكن لم يتمّ التصديق عليه بعدُ. ولا تزال المفاوضات جارية أيضا بين الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية بشأن شراكة التجارة والاستثمار عبر الأطلسي. ويوجّه إعلان نيروبي الوزاري اللجنةَ المعنية بالاتفاقات التجارية الإقليمية إلى مناقشة الآثار النُّظمية للاتفاقات التجارية الإقليمية على النظام التجاري المتعدد الأطراف وعلاقته بقواعد منظمة التجارة العالمية.

٤٩ - وأقر جدول أعمال أديس أبابا بأن معاهدات الاستثمار الثنائية والإقليمية تمثل تحديا حين تنص على أنه ”لا ينبغي أن يضر هدف حماية وتشجيع الاستثمار بقدرتنا على تحقيق أهداف السياسة العامة“. وشمل منتدى الاستثمار العالمي، الذي عُقد إبّان الدورة الرابعة عشرة لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية ، في نيروبي في تموز/يوليه ٢٠١٦، مشاورة مع المفاوضين الرئيسيين في هذه الاتفاقات، ومع ممثلي المنظمات الدولية والمجتمع المدني بشأن خيارات إصلاح السياسات. وسيواصل الأونكتاد وضع خريطة الطريق الخاصة به لإصلاح اتفاقات الاستثمار الدولية[٣٥].

هاء - الديون والقدرة على تحمّل أعبائها

٥٠ - ازداد الدين العالمي بمبلغ ٥٧ تريليون دولار فيما بين عام ٢٠٠٧ والربع الثاني من عام ٢٠١٤، حيث ارتفع متوسط الدين الخارجي (العام والخاص) للبلدان النامية من

(٣٥) انظر الأونكتاد، تقرير الاستثمار العالمي لعام ٢٠١٤ (منشور الأمم المتحدة، رقم المبيع (E.15.II.D.5).

٢٢,٧ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في عام ٢٠٠٧ إلى حوالي ٢٥,٦ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في عام ٢٠١٥[٣٦]. وارتفعت نسب متوسط الدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي في عينة مؤلفة من ٧٤ بلدا منخفض الدخل ارتفاعا طفيفا إلى مستويات مماثلة عموما لنظيراتها في عام ٢٠٠٧. ومع ذلك، فقد انخفض خطر أزمات الديون السيادية بالنسبة للبلدان ذات الدخل المنخفض كمجموعة. وانخفضت أيضا حصة البلدان المنخفضة الدخل التي صنّفها صندوق النقد الدولي والبنك الدولي بأنها معرضة بشدة لحالة المديونية الحرجة أو أنها تعاني هذه الحالة بالفعل، حيث انخفضت من ٤٣ في المائة في عام ٢٠٠٧ إلى ٢٩ في المائة في عام ٢٠١٥[٣٧]. بيد أن نسب الدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي استمرت في الارتفاع في الدول الصغيرة، مما أبرز وجود حالات عجز مالية كبيرة وتباطؤ في النمو عموما[٣٨]. وفي الوقت نفسه، ارتفعت ديون الشركات في الأسواق الصاعدة من ٤ تريليونات دولار في عام ٢٠٠٤ إلى ما يزيد على ١٦ تريليون دولار في عام ٢٠١٤[٣٩].

٥١ - ويقوم موظفو صندوق النقد الدولي والبنك الدولي حاليا باستعراض الإطار الخاص بقدرة البلدان المنخفضة الدخل على تحمل أعباء الديون، مع مراعاة تغير مشهد التمويل والظروف الخارجية الأقل مواتاة[٤٠]. ولا تزال المساعدة التقنية اللازمة لتعزيز القدرة على إدارة الديون تُقدم من قِبل هذه المؤسسات، ومن قبل الأونكتاد؛ ومن خلال نظام إدارة الديون والتحليل المالي الخاص بها، وأمانة الكومنولث، وهيئات أخرى.

---

(٣٦) حسابات مستندة إلى بيانات مستقاة من قاعدة بيانات آفاق الاقتصاد العالمي لصندوق النقد الدولي.

(٣٧) International Monetary Fund-The World Bank (2015), "Public Debt Vulnerabilities in Low-Income Countries: the Evolving Landscape". (صندوق النقد الدولي والبنك الدولي (٢٠١٥)، "مواطن الضعف المرتبطة بالديون في البلدان ذات الدخل المنخفض. المشهد الناشئ" انظر www.imf.org/external/pp/longres.aspx?id=5004. قائمة التقييمات القطرية www.imf.org/external/pubs/ft/dsa/dsalist.pdf.

(٣٨) International Monetary Fund (2015), "Macroeconomic Developments and Selected Issues in Small Developing States". (صندوق النقد الدولي (٢٠١٥)، "تطورات الاقتصاد الكلي ومسائل مختارة في الدول النامية الصغيرة") انظر www.imf.org/external/np/pp/eng/2015/030915.pdf.

(٣٩) IMF (2015) *Global Financial Stability Report: Vulnerabilities, Legacies, and Policy Challenges* (صندوق النقد الدولي(٢٠١٥)، تقرير الاستقرار المالي العالمي: مكامن الضعف، والموروثات والتحديات في مجال السياسات العامة.

(٤٠) كان آخر ما أصلحه صندوق النقد الدولي هو إطار نفاذ البلدان إلى الأسواق، في عام ٢٠١١، وإن كان تنفيذه قد تمّ في عام ٢٠١٤.

٥٢ - وسيبدأ نظام إدارة الديون والتحليل المالي التابع للأونكتاد جمع البيانات المتصلة باستخدام وتنفيذ بعض مبادئ الأونكتاد المتعلقة بالاقتراض والإقراض بشكل مسؤول عبر جميع عمليات تغطيته للبلدان النامية من عام ٢٠١٧.

٥٣ - وعلاوة على ذلك، واستجابة للدعوة الواردة في جدول أعمال أديس أبابا لإنشاء سجل مركزي للبيانات يتضمن معلومات عن عمليات إعادة هيكلة الديون، يقوم صندوق النقد الدولي بجمع معلومات عن عمليات إعادة هيكلة الديون السيادية الأخيرة في إطار الاستعراض الذي يجريه لمشاركة المدينين والدائنين في عمليات إعادة هيكلة الديون السيادية وسياساته المتعلقة بـ ”الإقراض لسداد المتأخرات“. ومن المتوقع أن يُنجز الاستعراضان بحلول أوائل عام ٢٠١٧.

٥٤ - وأُدخلت في السنوات الأخيرة إصلاحات ترمي إلى تعزيز فعالية عقود الديون السيادية. وفي عام ٢٠١٤، أقر صندوق النقد الدولي الخواص الرئيسية لبند يتعلق بالعمل الجماعي وبند يتعلق بالمساواة في المعاملة في عقود السندات السيادية الدولية للحد من ضعفها إزاء الدائنين الرافضين للتفاهم في حال عملية لإعادة هيكلة الديون. وقدّر الصندوق في أيلول/سبتمبر ٢٠١٥ أن أكثر من ٦٠ في المائة من الإصدارات الجديدة للسندات السيادية (بالقيم الرئيسية الاسمية) تتضمن بنودا تتماشى مع التوصيات الجديدة[٤١]. وفي حين ينبغي أن ييسر ذلك عمليات إعادة هيكلة الديون مستقبلا، فإن رصيد السندات المستحقة غير المتضمن لبنود معززة للعمل الجماعي، والذي يُقدَّر بنحو ٩١٥ بليون دولار، يخلّف مخاطر بتسويات غير منظمة للديون في السنوات القادمة. وفي تموز/يوليه ٢٠١٦، دعا وزراء مالية مجموعة العشرين الصندوق إلى استكشاف تكلفة وجدوى إدراج البنود المعززة في الرصيد الحالي للديون السيادية وتقديم تقرير عن ذلك[٤٢].

٥٥ - وأُدخلت إصلاحات إضافية منذ مؤتمر أديس أبابا. وفي كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥، نقّح صندوق النقد الدولي سياساته المتعلقة بالإقراض لسداد المتأخرات للجهات الدائنة الثنائية الرسمية. وتشجع السياسات المنقحة الجهات الدائنة الثنائية الرسمية على التوصل إلى اتفاق من خلال نادي باريس أو غيره من المحافل التمثيلية، بما يتوافق مع معايير برنامج صندوق النقد الدولي. وفي حال تعذر التوصل إلى اتفاق تمثيلي و لم يتم الحصول على موافقة الدائنين، فإن الصندوق يمكن أن ينظر في الإقراض لسداد المتأخرات

(٤١) International Monetary Fund (2015), “Progress Report on Inclusion of Enhanced Contractual Provisions in International Sovereign Bond Contracts”. انظر www.imf.org/external/np/pp/eng/2015/091715.pdf.

(٤٢) بيان وزراء مالية مجموعة العشرين ومحافظي المصارف المركزية، شينغدو، الصين.

المستحقة للجهات الدائنة الثنائية الرسمية تحت ظروف محددة بعناية[٤٣]. ومن المتوقع أن تعزز السياسات المنقحة حوافز العمل الجماعي فيما بين الجهات الدائنة الثنائية الرسمية وتشجّع حل أزمات الديون السيادية على نحو أشد كفاءة. وتشير الأدلة الأولية إلى أن السياسات تعزز الحوار بين البلدان الأعضاء والجهات الدائنة الثنائية الرسمية.

٥٦ - وعلاوة على ذلك، وافق صندوق النقد الدولي، في كانون الثاني/يناير ٢٠١٦، على إجراء إصلاح هام لسياساته المتعلقة بالتمويل الواسع النطاق من أجل أن يضفي على إطاره المتعلق بالإقراض مزيدا من المرونة والكفاءة في منع حدوث الأزمات الديون السيادية وحلها عند وقوعها. وبموجب الإصلاح، أُلغي ''الإعفاء النظامي'' الذي كان قد أُنشئ في عام ٢٠١٠ وأثبت عدم فعاليته في حل الأزمات الديون أو منع انتقالها. واستحدث أيضا خيارا أقل تعطيلا للعمليات المتعلقة بالديون (''إعادة توصيف الديون'' أي التمديد لأمد قصير لآجال الاستحقاق التي يحين موعدها خلال برنامج الصندوق، عادةً دون أي تخفيض في القيمة الرئيسية أو أي قسائم) لصالح البلدان الأعضاء التي تطلب تمويلا واسع النطاق والتي يُقيّم فيها الدين بأن من الممكن تحمل أعبائه، وإن لم تكن احتمالات ذلك كبيرة[٤٤].

٥٧ - ومسألة مشاركة الدائنين والمدينين هي حاليا قيد النظر في صندوق النقد الدولي في سياق سياساته المتعلقة بالإقراض لسداد المتأخرات، وكذلك في محافل أخرى. غير أن الأخذ بالبند المقترح لرابطة الأسواق الرأسمالية الدولية بجعل لجان الدائنين أحد أحكام عقود السندات كان ضعيفا، حيث تُبين عمليات إعادة الهيكلة السابقة أنه يمكن دائما تشكيل لجان للدائنين من دون وجود حكم تعاقدي وأن جدواها تتوقف على تكوين الدين. وقد قامت إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية بإنشاء فريق للدراسة للنظر في المشاكل في مشاركة المدينين والدائنين ودراسة الخيارات المتاحة للمضي قدما.

واو - معالجة المسائل العامة[٤٥]

٥٨ - تعكس خطة عمل أديس أبابا ما تضمّنه مؤتمر مونتيري من تشديد على أهمية التناغم والاتساق بين النظم المالية والنقدية والتجارية الدولية، ولكنها تذهب إلى ما هو أبعد من

(٤٣) International Monetary Fund (2015), "Reforming the Fund's Policy on Non-Toleration of Arrears to Official Creditors". انظر www.imf.org/external/np/pp/eng/2015/101515.pdf.

(٤٤) انظر: www.imf.org/external/np/sec/pr/2016/pr1631.htm و www.imf.org/en/News/Articles/2015/09/28/04/53/sopol012916a.

(٤٥) للاطلاع على مناقشة مفصلة بشأن المسائل العامة، انظر تقرير الأمين العام المتعلق بالنظام المالي الدولي والتنمية (A/71/312).

ذلك بإدماجها أبعاد التنمية المستدامة الثلاثة في الشق المتصل بالاتساق من خطة العمل، بما في ذلك المسائل البيئية والاجتماعية من قبيل تنقّل الأشخاص بين الدول. وأُنشئ منتدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي المعني بمتابعة تمويل التنمية بهدف تيسير هذه المناقشات المتعلقة بالاتساق فيما بين الدول الأعضاء والمؤسسات الدولية وخبراء السياسات العامة، وذلك بالتشاور مع الجهات المعنية الأخرى.

٥٩ - وفي خطة أديس أبابا، أعادت الحكومات أيضا تأكيد التزامها بتعزيز صوت ومشاركة البلدان النامية في عملية صنع القرار ووضع القواعد في المجال الاقتصادي على الصعيد الدولي والحوكمة الاقتصادية العالمية. وفي تطور هام، بدأ في كانون الثاني/يناير ٢٠١٦، نفاذ إصلاحات نظام الحصص والإصلاحات الإدارية التي وضعها صندوق النقد الدولي، والموافق عليها في عام ٢٠١٠. ويُتوخى التوصل إلى اتفاق بشأن عقد جولة أخرى من الإصلاحات التي كان مقررا إنجازها أصلا بحلول كانون الثاني/يناير ٢٠١٤، بحلول موعد الاجتماعات السنوية لصندوق النقد الدولي لعام ٢٠١٧. وأنجز البنك الدولي أيضا استعراضا للحصص في عام ٢٠١٥، وأقرّ خريطة طريق لاعتماد صيغة دينامية للمساهمة في ملكية الأسهم بحلول موعد الاجتماعات السنوية لعام ٢٠١٦، والنظر في زيادة انتقائية في رأس المال من أجل تحقيق إعادة تنظيم حصص الأسهم في عام ٢٠١٧، واتخاذ قرار بحلول موعد الاجتماعات السنوية لعام ٢٠١٧.

٦٠ - ويمثل تعزيز الأطر التنظيمية المالية الدولية من السبل البالغة الأهمية للحد من المخاطر في النظام المالي الدولي. وقد أوشكت الخطة التنظيمية المالية للتغييرات السياساتية المتفق عليها في مجلس تحقيق الاستقرار المالي على الانتهاء. بيد أن الإصلاحات التنظيمية المتفق عليها للمؤسسات والأسواق المالية أتيحت لها فترات تمهيديه طويلة وبالتالي فإن هناك عناصر كثيرة من المجموعة لا تزال قيد التنفيذ.

٦١ - ومن شأن زيادة تمثيل البلدان النامية ومشاركتها في الأجهزة التنظيمية المالية الدولية أن تعود بالفائدة أيضا على صعيد وضع وتنفيذ إطار تنظيمي مالي دولي. وقد دعت خطة عمل أديس أبابا لجنة بازل المعنية بالإشراف على المصارف وسائر الهيئات التنظيمية الدولية الرئيسية إلى مواصلة الجهود الرامية إلى زيادة إسماع صوت البلدان النامية في عمليات وضع القواعد.

٦٢ - وأوضحت خطة عمل أديس أبابا النطاق الواسع بالضرورة للمسائل ”العامة“ بإدراج فقرات تتعلق بالهجرة والعنف والإرهاب. وقد أبرزت الأحداث الأخيرة التي أدت إلى عقد مؤتمر القمة المعني باللاجئين والمهاجرين في ١٩ أيلول/سبتمبر ٢٠١٦، ضرورة التعاون الدولي من أجل كفالة الهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية. وسيمثل مؤتمر القمة نقطة الانطلاق لعملية

مدتها سنتان ترمي إلى تعزيز التعاون العالمي، وتُتَوَّج باعتماد اتفاقات عالمية جديدة بشأن اللاجئين والهجرة أثناء مؤتمر حكومي دولي يُعقد في عام ٢٠١٨. وقد أقرت خطة عمل أديس أبابا بالمساهمة الإيجابية التي يقدمها المهاجرون في تحقيق النمو الشامل للجميع والتنمية المستدامة في البلدان الأصلية وبلدان العبور وبلدان المقصد. ويحتاج المجتمع العالمي الشامل للجميع في الواقع، إلى السماح بحركة الأشخاص، على أن تُدار هذه الحركة على نحو مناسب. ومن شروط تحقيق ذلك، توفر البيانات الجيدة في الوقت المناسب، بما في ذلك البيانات المتعلقة بالتنمية البشرية للمهاجرين مصنفة حسب مركزهم القانوني. كما ستتطلب الإدارة المناسبة، توفير معلومات منهجية عن سياسات الهجرة؛ وتعمل المنظمة الدولية للهجرة وإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية في هذا الصدد، على وضع مؤشر أو أكثر للرصد العالمي للهدف ١٠-٧-٢ الذي يدعو إلى تنفيذ ”سياسات هجرة تتسم بحسن الإدارة“.

زاي - العلم والتكنولوجيا والابتكار وبناء القدرات

٦٣ - شددت الدول الأعضاء، بإضافتها العلم والتكنولوجيا والابتكار وبناء القدرات باعتبارها مجالا جديدا للعمل في خطة عمل أديس أبابا، على أهمية هذا المجال بالنسبة للتنمية المستدامة والنمو الاقتصادي. ويشار في خطة العمل مع القلق إلى تفاوت درجات القدرة على الابتكار والاتصال وإمكانية استخدام التكنولوجيا داخل البلدان وفيما بينها. وبناءً عليه، تقوم الدول الأعضاء الملتزمة بمعالجة أوجه التفاوت هذه، بتحفيز البحث والابتكار، وتعزيز زيادة فرص الوصول إلى التكنولوجيات من خلال السياسات المحلية والتعاون الدولي.

٦٤ - ومن الأمثلة التي تبين هذا التحدي، استمرار أوجه التفاوت في استخدام تكنولوجيا المعلومات. وتشير تقديرات الاتحاد الدولي للاتصالات إلى أن ٤ بلايين شخص في البلدان النامية ليس لديهم اتصال بشبكة الإنترنت. وفي أقل البلدان نموا، أقل من ١٠ في المائة من السكان يستخدمون الإنترنت[٤٦]. وبالإضافة إلى ذلك، كان معدل انتشار استخدام شبكة الإنترنت في عام ٢٠١٥ لدى النساء أقل من معدل انتشاره لدى الرجال بحوالي ١١ في المائة، وتلاحظ أكبر الفجوات بينهما في البلدان النامية (١٥ في المائة) وفي أقل البلدان نموا (٢٩ في المائة)[٤٧]. ولا تزال هناك فوارق كبيرة بين المناطق الحضرية والمناطق الريفية في العديد من البلدان[٤٨].

(٤٦) الاتحاد الدولي للاتصالات، قياس مجتمع المعلومات ٢٠١٥، ٢٠١٥.

(٤٧) تقرير الأمين العام عن التقدم المحرز نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة (E/2016/75).

(٤٨) تقرير الأمين العام عن التقدم المحرز في تنفيذ ومتابعة نتائج القمة العالمية لمجتمع المعلومات (A/71/67).

٦٥ - والتزمت الدول الأعضاء في خطة عمل أديس أبابا، بالنظر في إنشاء صناديق للابتكار لدعم المشاريع الابتكارية، ولا سيما خلال مراحل البحث والتطوير والتطبيق. وأُنشئت صناديق عدة من هذا القبيل، قبل مؤتمر أديس أبابا وكذلك بعده. وقامت حكومة فييت نام في عام ٢٠١٥، بإنشاء مؤسسة الابتكار التكنولوجي الوطنية برأس مال ابتدائي قدره ٤٦ مليون دولار[٤٩]. وأضافت حكومة بيرو إلى حافظة صناديق الابتكار القائمة لديها صندوقا للنهوض بالابتكار في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والمتناهية الصغر[٥٠]. وتم قانونا في شباط/فبراير ٢٠١٦، بإنشاء صندوق العلوم الإندونيسي، الذي يهدف إلى تعزيز قدرات إندونيسيا في مجالي العلم والابتكار التكنولوجي[٥١].

٦٦ - وكان من النتائج الرئيسية لخطة عمل أديس أبابا، القرار بإنشاء آلية لتيسير التكنولوجيا، تتألف من ثلاثة عناصر: (أ) فريق عمل مشترك بين الوكالات معني بتسخير العلم والتكنولوجيا والابتكار لأغراض أهداف التنمية المستدامة، الذي اجتمع للمرة الأولى في آذار/مارس ٢٠١٦، بصحبة مجموعة مساندة مكونة من عشرة ممثلين بارزين من المجتمع المدني والقطاع الخاص والأوساط العلمية؛ (ب) منصة على شبكة الإنترنت، لا تزال في مرحلة التخطيط، وستقدم لمحة عامة عن المبادرات في مجالات العلم والتكنولوجيا والابتكار وتعزز التوفيق بين عرض التكنولوجيا والطلب عليها؛ (ج) منتدى متعدد أصحاب المصلحة معني بتسخير العلم والتكنولوجيا والابتكار لأغراض أهداف التنمية المستدامة.

٦٧ - وعُقِد المنتدى الأول لتسخير العلم والتكنولوجيا والابتكار يومي ٦ و ٧ حزيران/يونيه ٢٠١٦ في نيويورك. وناقش المشاركون مسائل تسخير العلم والتكنولوجيا والابتكار لأغراض أهداف التنمية المستدامة، والخيارات المتاحة لتعزيز قدرات العلم والتكنولوجيا والابتكار، ومحو الأمية، والاتساق بين السياسات، ودور التعاون الدولي في تعزيز العلم والتكنولوجيا والابتكار، من بين مسائل أخرى[٥٢]. وفي السنوات القادمة، ينبغي للمنتدى أن يعزز الحوار بين الحكومات والجهات المعنية الأخرى من خلال تبادل الأفكار وإنشاء الشراكات والمبادرات الجديدة.

---

(٤٩) www.vista.gov.vn/UserPages/News/detail/tabid/73/newsid/11069/seo/Launching-the-National-Technology-Innovation-Fund/language/en-US/Default.aspx.

(٥٠) انظر www.innovateperu.gob.pe/historia.

(٥١) انظر www.dipi.id/en/about-us/.

(٥٢) انظر ”المنتدى المتعدد أصحاب المصلحة المعني بتسخير العلم والتكنولوجيا والابتكار لأغراض أهداف التنمية المستدامة: موجز أعده الرئيسان المشاركان“، مذكرة من رئيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي (E/HLPF/2016/6).

٦٨ - وفي خطة عمل أديس أبابا، أعربت الدول الأعضاء أيضا عن تطلعها إلى التوصيات التي سيقدمها فريق الأمين العام الرفيع المستوى المعني بإنشاء مصرف للتكنولوجيا يخصص لأقل البلدان نموا. وفي أيلول/سبتمبر ٢٠١٥، قدم الفريق تقريره إلى الأمين العام، مبرزا إمكانية أن يعزز ذلك المصرف القدرات الوطنية، ويدعم الاتفاقات التي تم التوصل إليها عن طريق التفاوض، ويوفر الخبرة لأقل البلدان نموا. وأكد الفريق أن إنشاء مصرف التكنولوجيا مسألة مجدية وكذلك ضرورية. وطلبت الجمعية العامة إلى الأمين العام أن يتخذ الخطوات اللازمة لإطلاق مصرف التكنولوجيا وتشغيله بحلول عام ٢٠١٧. وبناءً على توصية أخرى قدمها الفريق، قام الأمين العام، في أيار/مايو ٢٠١٦، بتعيين مجلس إدارة مكوَّن من ١٣ عضوا، سيصبح هو الهيئة المعنية بإدارة المصرف. وإضافة إلى ذلك، أنشأ الأمين العام صندوقا استئمانيا مؤقتا من أجل المرحلة التحضيرية لمصرف التكنولوجيا، سيتضمن وحدتين: آلية لدعم العلم والتكنولوجيا والابتكار ومصرفا للملكية الفكرية.

٦٩ - ويشكل بناء القدرات جزءا لا يتجزأ من الشراكة العالمية من أجل التنمية المستدامة كما كان جزءا من عملية تمويل التنمية منذ توافق آراء مونتيري. وبالإضافة إلى الالتزام الشامل الوارد في الفصل المتعلق بالعلم والتكنولوجيا والابتكار وبناء القدرات، تشتمل خطة عمل أديس أبابا على التزامات تفصيلية ببناء القدرات في كل مجال من مجالات عملها السبعة. وفي عام ٢٠١٤، بلغ صافي المساعدة الإنمائية الرسمية المقدمة لبناء القدرات والتخطيط الوطني ٢٣ بليون دولار[٥٣].

رابعا - البيانات والرصد والمتابعة

٧٠ - بذلت اللجنة الإحصائية للأمم المتحدة جهودا كبيرة في العام الماضي بهدف وضع مجموعة من المؤشرات لقياس التقدم المحرز في تحقيق غايات أهداف التنمية المستدامة[٥٤]. ووافقت اللجنة، في دورتها التي عُقِدت في آذار/مارس ٢٠١٦، على اقتراح قدمه فريق الخبراء المشترك بين الوكالات بشأن وضع إطار من المؤشرات العالمية للأهداف والغايات الواردة في خطة عام ٢٠٣٠. وقررت اللجنة أيضا إصدار جميع التقديرات المستخدمة في تجميع المؤشرات العالمية لأهداف التنمية المستدامة بالتشاور الكامل مع المكاتب الإحصائية الوطنية.

(٥٣) انظر تقرير الأمين العام عن التقدم المحرز نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة (E/2016/75).

(٥٤) المرجع نفسه.

٧١ - وأشارت اللجنة الإحصائية إلى أنه سيتم إدخال تحسينات على الإطار حسب الاقتضاء. وتم حتى الآن، الاتفاق على إنشاء نظام ذي مستويات، يتضمن المستوى الأول منه مؤشرات ذات منهجية مقررة وبيانات متاحة على نطاق واسع؛ بينما يتضمن المستوى الثاني مؤشرات ذات منهجية مقررة ولكن مع عدم كفاية تغطية البيانات؛ ويتضمن المستوى الثالث مؤشرات لا تزال منهجيتها قيد الإعداد.

٧٢ - ويُتوقع أن تقوم اللجنة الإحصائية بصفة منتظمة، بالتعاون مع الفريق الرفيع المستوى للشراكة والتنسيق وبناء القدرات في مجال الإحصاءات لرصد خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، بتقييم مدى توافر البيانات عن مؤشرات أهداف التنمية المستدامة ومدى كفايتها وقابليتها للمقارنة، فضلا عن تعزيز بناء القدرات الإحصائية. وسيُعقد الاجتماع الرابع لفريق الخبراء في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٦ في أديس أبابا.

٧٣ - وهناك أيضا خطط لوضع مبادرة جديدة للبيانات العالمية في شكل منتدى الأمم المتحدة العالمي الأول للبيانات، الذي سيعقد في كيب تاون، جنوب أفريقيا، في كانون الثاني/يناير ٢٠١٧. وسيكون المنتدى بمثابة منبر لزيادة التعاون في مجال تسخير البيانات لأغراض التنمية المستدامة، بمشاركة مجموعة واسعة من أصحاب المصلحة، بما في ذلك المهنيون العاملون في مجال تكنولوجيا المعلومات، ومديرو المعلومات الجغرافية المكانية، وعلماء البيانات، والمستعملون، والمجتمع المدني.

٧٤ - وفي مجال تمويل التنمية ووسائل تنفيذ أهداف التنمية المستدامة، تضمن التقرير الأول لفرقة العمل المشتركة بين الوكالات المعنية بتمويل التنمية وصفا تفصيليا لإطار الرصد، بما في ذلك توافر البيانات ذات الصلة وأساليب الرصد الأخرى وجودتها، مثل التحليل النوعي والسياقي ودراسات الحالات الإفرادية[٥٥]. وأيدت الوثيقة الختامية لمنتدى تمويل التنمية اتباع نهج ثلاثي فيما يتعلق بتقاريره المقبلة، يتضمن (أ) مناقشة السياق العالمي وتداعياته على متابعة تمويل التنمية؛ (ب) لمحة عامة عن كل فصل في خطة عمل أديس أبابا، مع إدراج تقارير أكثر تفصيلا في مرفق متاح على شبكة الإنترنت؛ (ج) تحليل المسائل المواضيعية. وكخطوة أولية نحو إعداد تقرير عام ٢٠١٧، قام أعضاء فرقة العمل أيضا بإعداد تقارير موجزة بشأن مسائل معينة في مجالات خبرتهم[٥٦].

(٥٥) انظر الحاشية ٢ أعلاه.

(٥٦) انظر www.un.org/esa/ffd/ffd-follow-up/inter-agency-task-force.html.

٧٥ - وستستفيد تقارير فرقة العمل المشتركة بين الوكالات من المؤشرات الإحصائية التي تعمل اللجنة الإحصائية على وضعها، كما توفر التقارير تحليلات سياقية بشأن وسائل التنفيذ وتتناول التقدم المحرز بشأن الالتزامات الإضافية الواردة في خطة عمل أديس أبابا. ونظرا لأن خطة عمل أديس أبابا تتضمن عددا من الطلبات المتعلقة بإجراء النظام الدولي مزيدا من العمل التحليلي، توفر فرقة العمل حيزا للمنظمات الدولية لتنسيق عملها فيما يتعلق بمسارات العمل هذه والمسارات ذات الصلة بها، مما قد يعزز تحقيق الاتساق فيما بين السياسات في الخطة.

٧٦ - كما شجعت خطة عمل أديس أبابا الهيئات الإقليمية على حشد خبراتها كجزء من عملية المتابعة. وعقدت اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ، بالتعاون مع جمهورية كوريا، حوار المتابعة الأول الرفيع المستوى بشأن تمويل التنمية في إنشيون في آذار/مارس ٢٠١٦، الذي حُدد فيه عدد من الأولويات الإقليمية، منها التعاون الإقليمي في مجال الضرائب (بما في ذلك دور المنتدى الضريبي المقترح لآسيا والمحيط الهادئ والإطار الحاكم للمنتدى) وتعميم الخدمات المالية[٥٧]. وعُرضت النتائج في منتدى تمويل التنمية. وتعكف اللجنة الاقتصادية لأوروبا على إعداد مشروع معايير دولية للشراكات بين القطاعين العام والخاص دعما لأهداف التنمية المستدامة.

٧٧ - وفي نهاية دورة عام ٢٠١٦، لم يكن أعضاء المجلس الاقتصادي والاجتماعي قد قرروا مواعيد اجتماع المنتدى المعني بمتابعة تمويل التنمية لعام ٢٠١٧. وسوف يؤدي التوصل إلى قرار في الوقت المناسب بشأن المواعيد والمواضيع والمسائل التنظيمية الأخرى المتعلقة بمنتدى عام ٢٠١٧، على النحو المتفق عليه في نتائج منتدى عام ٢٠١٦، إلى تيسير الأعمال التحضيرية التي تضطلع بها الأمانة العامة وفرقة العمل المشتركة بين الوكالات.

(٥٧) انظر note verbale dated 19 April 2016 from the Embassy of the Republic of Korea in Thailand addressed to the secretariat of the Economic and Social Commission for Asia and the Pacific (E/ESCAP/72/9).